

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٠٠

الأربعاء ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نكوانا – ماشاباني	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مينان
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غواتيمالا	السيد روزينثال
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دولورانتيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/814)



12-20457 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وعن الشكر للأعضاء الذين انتهت عضويتهم

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لما كانت هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب لجميع أعضاء المجلس والأمم المتحدة وكذلك لموظفي الأمانة العامة عن ترحيبي الحار وأصدق تمنياتي بعام جديد مثمر.

وبالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بأعضاء المجلس الجدد، وهم: أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب. ونتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. إن خبرتهم وحكمتهم ستساعدان المجلس مساعدة لا تقدر بثمن في اضطلاعه بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان المجلس للأعضاء الذين انتهت عضويتهم، وهم: البرازيل والبوسنة والهرسك وغابون ولبنان ونيجيريا على إسهامهم الهام في أعمال المجلس خلال فترة ولايتهم في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير تشوركين وفريقه عن عميق التقدير على المهارة الدبلوماسية العظيمة التي أظهروها في إدارة دفة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/814)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/814، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لكي أطلعهم على الحالة الراهنة في دارفور وبشأن تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أطلع أعضاء المجلس على تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/814) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز عددا من النقاط الرئيسية في ما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية والإنسانية في دارفور.

على الصعيد السياسي، بعد التقدم المحرز المبين في تقرير الأمين العام، تحركت الأطراف قدما بشأن تقاسم السلطة وتنفيذ الأحكام المتعلقة بالأمن الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدر رئيس السودان مرسوما يعين بحر إدريس أبو قردة، الأمين العام لحركة التحرير والعدالة، وزير دولة للصحة. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، صدرت ثلاثة مراسيم رئاسية إضافية في ما يتعلق بعملية السلام، حلت السلطة الإقليمية الانتقالية في دارفور وأنشأت السلطة الإقليمية لدارفور باعتبارها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام بالتعاون مع حكومة السودان. وتعيّن المراسيم أيضا أعضاء الهيئة الإدارية للسلطة.

وتشمل التعيينات، فيما تشمل، سبعة أعضاء من حركة التحرير والعدالة، وفقا للبروتوكول المتعلق بالمشاركة السياسية. وهي تشمل أيضا عضوا من جيش تحرير السودان – الوحدة وعضوا من حركة العدل والمساواة – الجناح المؤيد للسلام، وهما منظمتان موقعتان على إعلان الالتزام بوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، وعضوا من المؤتمر الوطني وفريقا أول لفرقة عسكرية من القوات المسلحة السودانية بصفته المفوض المسؤول عن الترتيبات الأمنية. وقد قبلت حركة التحرير والعدالة تلك التعيينات. أمّا المرحلة التالية فينبغي أن تشمل إنشاء المجلس التشريعي والوزارات والإدارات التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور، ووضع الأولويات لتنفيذ تلك التدابير.

أمس، أصدر الرئيس البشير ثلاثة مراسيم لتسمية الولاة الجدد على ولايات دارفور، بما في ذلك التعيينات لولايتين منشأتين حديثا. وبذلك يصل العدد الإجمالي لولايات دارفور إلى خمس ولايات. وعملت المراسيم أيضا على إعفاء بعض الولاة من القيام بمهامهم، وتعيين مستشار رئاسي. وينص المرسوم (١) على أن واليَي جنوب دارفور وغرب دارفور، عبد الحميد موسى كاشا وجعفر عب الحكم، قد انتهت مهمتاهما. ويعين المرسوم (٢) ولاة جددا – عبد الحميد موسى كاشا واليا على غرب دارفور، ويوسف تيبين موسى آدم على وسط دارفور، وحمد إسماعيل حمد عبد الكريم على جنوب دارفور، وحيدر غالو كوما اتيم على غرب دارفور. أخيرا، يعين المرسوم الثالث السيد جعفر عبد الحكم مستشارا رئاسيا.

إن شرق دارفور ووسطها هما بالتالي ولايتان منشأتان حديثا. وستصبح زالنجي عاصمة وسط دارفور، وهي مسقط رأس مجموعة فور العرقية، وتشمل جزءا كبيرا من جبل مرة. وستصبح مدينة الضعين، وهي مسقط رأس بعض القبائل العربية، عاصمة شرق دارفور. فهي تقع في الجنوب الشرقي من تلك المنطقة. وجميع الولاة المعينين حديثا ينتمون إلى حزب المؤتمر الوطني باستثناء السيد حيدر غالو كوما، المعين على غرب دارفور، وهو نائب رئيس حركة التحرير والعدالة.

وأمس أيضا، الموافق ١٠ كانون الثاني/يناير، قام وزير العدل السوداني بتعيين السيد أحمد عبد المطلب أحمد مدعيا عاما للمحكمة الخاصة لدارفور. ويأتي هذا التعيين وفقا لأحكام وثيقة الدوحة بشأن العدالة والمصالحة. وسيكون مقر المدعي العام لهذه المحكمة الخاصة في الفاشر، شمال دارفور، مع مكتبين فرعيين، إذا أمكنني أن أسميهما كذلك، في نيالا والجنينة.

وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الأمنية لوثيقة الدوحة عقب أربعة اجتماعات للجنة وقف إطلاق النار والجلسة الافتتاحية للجنة المشتركة التي ورد ذكرها في التقرير، قدمت حركة التحرير والعدالة قائمتها الخاصة بموظفي مجموعات المراقبين والفرق المسؤولة عن التحقق من القوات. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يبدأ التحقق في غضون بضعة أيام.

وبالنسبة إلى شمولية عملية السلام منذ التوقيع على وثيقة الدوحة في ١٤ تموز/يوليه، فإن الحكومة والحركات غير الموقعة على الوثيقة لم تجتمع بعد. وكانت هناك مدة ثلاثة شهور أعطتها الحكومة للأطراف التي قد ترغب في التوقيع على وثيقة الدوحة انتهت في تشرين الأول/أكتوبر بدون أي تحرك صوب تواقيع جديدة. وكما ورد في تقرير الأمين العام، واصل رئيس الوسطاء المشترك المؤقت ممارسة الضغط على الحكومة، وحركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – عبد الواحد لاستئناف المفاوضات. ومع ذلك، فإن أي استئناف للمحادثات يلقى عرقلة بسبب سلسلة من الخلافات على نطاق المفاوضات، ونداءات من الجبهة الثورية السودانية، وحقيقة قيام تحالف بين حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – عبد الواحد للإطاحة بالحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني.

ومن المعروف أن زعيم حركة العدل والمساواة، خليل إبراهيم، قد توفي. والتداعيات المترتبة على موته في عملية السلام ستصبح واضحة في الوقت المناسب. ومع ذلك، ما يمكن أن يقال في هذه المرحلة إن وفاته ربما قللت من فرصة استئناف المحادثات بين حركته والحكومة في المستقبل القريب. وفي بيان أصدرته حركة العدل والمساواة بعد وقت قصير من وفاة خليل، تعهدت بالانتقام له، وأعلنت أنها ستواصل العمل للإطاحة بحكومة حزب المؤتمر الوطني.

ولقد دعت حكومة السودان، من جانبها، كل الجماعات المسلحة في دارفور إلى إلقاء أسلحتها والانضمام إلى عملية السلام تحت طائلة أن تلقى نفس مصير خليل. ونعتقد أن حركة العدل والمساواة تعكف حاليا على اختيار خلف له.

وكما جاء في التقرير المعروض على المجلس، يعمل الأمين العام بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، على وضع خارطة الطريق لتحقيق السلام في دارفور. وتسعى خارطة الطريق هذه إلى توفير إطار للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتيسير المحادثات معاً بين الطرفين في ثلاثة مجالات رئيسية: أولا، تقديم الدعم لتنفيذ وثيقة الدوحة؛ وثانيا، المشاركة المستمرة مع الحكومة والحركات غير الموقعة بهدف تعزيز المفاوضات؛ وثالثا، دعم الحوار الداخلي في دارفور.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما يرد في التقرير، لئن كان هناك عدد من المناطق في دارفور خالية نسبيا من الأعمال العدائية العسكرية، فقد جرت اشتباكات خلال النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر بين الحكومة وقوات الحركة في المناطق الواقعة على طول الحدود الشمالية لدارفور – كردفان، والحدود الجنوبية لدارفور – كردفان، وغرب جبل مرة. ولم تكن هناك تقارير عن وقوع إصابات بين المدنيين أو حدوث تشرد سجلته العملية المختلط للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بفعل تلك الحوادث.

إن الحالة الأمنية في دارفور لا تتعلق بالمواجهات العسكرية فحسب، ولكن أيضا بالأخطار التي تهدد السلامة البدنية للمدنيين وحرية حركتهم. وفي هذا الصدد، لا نزال نشعر بالقلق إزاء انتشار اللصوصية والجريمة والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، كما يرد تفصيليا في التقرير.

وثمة ما يدعو إلى القلق بوجه خاص هو الحالة في مخيم زمزم للمشردين داخليا. فعقب تعيين قائد جديد للشرطة الاحتياطية المركزية في المخيم أواخر تشرين الأول/أكتوبر، تدهورت الحالة الأمنية هناك. وزاد تدريجيا بعد هذا التعيين حدوث إطلاق النار ليلا، والنهب والتحرش

للمشردين داخليا من جانب أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل أحد المشردين داخليا رمياً برصاص الشرطة الاحتياطية المركزية وأصيب اثنان بجروح.

والعديد من الحوادث أبلغت إلى السلطات الحكومية، بما في ذلك عن طريق العملية المختلطة، ولكن يجب على المرء أن يقول إن رد الفعل كان قليلا. وعمدت العملية المختلطة بنشاط إلى إشراك المسؤولين الحكوميين التابعين للدولة، واسترعت انتباههم مرارا وتكرارا إلى تقارير عن سوء سلوك أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية. وفي أعقاب مسعى حازم من جانب العملية المختلطة تجاه مسؤولي الشرطة الحكومية، تم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر استبدال قائد الشرطة الاحتياطية المركزية. ومنذ ذلك الحين خفت حدة التوتر داخل المخيم إلى حد كبير.

وتواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مراقبة الحالة عن كثب، وتسهيل عقد اجتماعات أسبوعية للتنسيق بين قياديي المشردين داخليا ومسؤولي الأمن المحليين والوكالات الإنسانية، والعمل مع السلطات الحكومية لتعزيز الأمن في المخيم بطريقة مناسبة.

ورافقت الزيادة الملحوظة في المناورات والاشتباكات بين القوات الحكومية وقوات الحركة في الأسابيع الأخيرة زيادة حادة في القيود التي فرضتها السلطات الحكومية على العملية المختلطة. وشمل ذلك القيود المفروضة على الرحلات الجوية والدوريات البرية في مناطق الصراع المذكورة سابقا من منتصف كانون الأول/ديسمبر إلى أوائل كانون الثاني/يناير. وفُرضت القيود بسبب عمليات القوات المسلحة السودانية الجارية.

إن تقييد حركة العملية المختلطة أعاق بشدة قدرتها على تنفيذ الولاية المنوطة بها وإعادة تموين مواقع الأفرقة في المناطق المتضررة. وقد ناشدت البعثة الحكومة مرارا في محاولة لاستعادة الحركة. وأنا شخصيا عمدت بقوة إلى حث المسؤولين في حكومة السودان في اجتماعاتي معهم، بدءاً بزيارتي إلى السودان في تشرين الأول/أكتوبر، على السماح للعملية المختلطة بالوصول إلى جميع أنحاء دارفور دون أي عائق، وأكدت لهم أن قوات العملية المختلطة مسلحة وهي بذلك قادرة على حماية أنفسها ضد التهديدات الأمنية.

فيما يتعلق بالمسائل العملياتية الأخرى، يسرني أن أبلغ المجلس أنه تم تخليص جميع الحاويات البالغ عددها ٤٤٧ حاوية التي كانت على الرصيف في ميناء بورت سودان منذ أيار/مايو ٢٠١١ في انتظار التخليص الجمركي، في ٩ كانون الثاني/يناير. ويأتي هذا التطور بعد مساع متكررة من قبل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مع مسؤولي الحكومة في بورت سودان والخرطوم.

ومع ذلك، فإن عدد طلبات منح تأشيرات الدخول التي لم يبت فيها لا يزال يثير القلق. ففي ١٠ كانون الثاني/يناير، بلغ إجمالي عدد الطلبات التي لم يبت فيها ٩٣٥ طلباً من بينها ٤٦٧ طلباً لأفراد الشرطة و ١٧٢ للأفراد العسكريين و ٢٩٦ للموظفين المدنيين. وتواصل العملية المختلطة عقد اللقاءات مع مسؤولي وزارة الخارجية على أساس أسبوعي فيما يتعلق بهذه المسألة، وبطبيعة الحال قدمت مرارا وتكرارا قوائم موحدة للطلبات التي لم يبت فيها لمسؤولي الحكومة، بالإضافة إلى طلبات منح تأشيرات الدخول التي سبق تقديمها.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فقد كان مشجعاً استمرار اتجاه عودة المشردين داخليا واللاجئين طوعا إلى ديارهم بمعدل يقدر بنحو ١ ٥٠٠ شخص شهريا. وبلغ العدد الكلي للعائدين الذين تم التحقق منهم في دارفور من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

أكثر من ٥٠٠ ٨٠ بالمقارنة مع ٠٠٠ ٧٠ من المشردين حديثا. ومع ذلك قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لنحو ٤ ملايين شخص في دارفور في عام ٢٠١١. وفي حين كانت إمكانية الوصول متاحة للمنظمات الإنسانية إلى معظم أجزاء دارفور مع الحاجة إلى حراسة أمنية من العملية المختلطة في المناطق التي تقع خارج مراكز البلدات الرئيسية، فقد منع الوصول إلى غرب جبل مرة مرارا وتكرارا، بينما منع الوصول أحياناً إلى جبل مرة وشنقل طوباية وأم برو ومخيم زمزم.

وفيما يتعلق بسلامة وأمن أفراد البعثة والعاملين في المجال الإنساني، فإن الهجمات التي شنت على حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة التي وقعت في زمزم في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ونيالا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وأسفرت عن مقتل أربعة من حفظة السلام وجرح سبعة منهم، لا تزال مصدر قلق بالغ بالطبع. ودعا الأمين العام الحكومة إلى التعاون التام مع العملية المختلطة في التحقيق في تلك الحوادث والقيام بكل ما في وسعها لمساءلة مرتكبيها. بالإضافة إلى ذلك، نحن نشعر بالارتياح لإطلاق سراح أحد عمال الإغاثة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر عقب اختطافه في نيالا في ١٤ آب/أغسطس.

وتوفر الخطوات الأولية التي اتخذها الأطراف الموقعة على تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور سببا للتفاؤل. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي على نطاق أوسع دعم الأطراف في هذا الصدد، وخصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسينات ملموسة في حياة أهالي دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك حاجة لإقناع الحكومة والحركات غير الموقعة على الوثيقة بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. فلا يمكن معالجة المظالم التي طال أمدها بشكل فعال إلا عبر محادثات السلام التي تؤدي إلى اتفاق على وقف الأعمال العدائية والعمل معا من أجل السلام. وسنواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي لتحقيق تلك الغاية.

علاوة على ذلك، سنستمر في توفير الحماية للمدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية ومساعدة العائدين طوعا، بغية تخفيف معاناة شعب دارفور أثناء عملية البحث عن تسوية شاملة ودائمة للصراع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) : أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد تشوات (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لجمهورية جنوب أفريقيا لعقد هذه الجلسة، ولك سيدتي الرئيسة، لترؤس هذه المناقشة.

يساور جمهورية جنوب السودان القلق بشأن الحالة الأمنية في دارفور. ونرى أن بوسع انعدام الأمن في أي جزء من منطقتنا، بما في ذلك في جمهورية السودان، أن يؤثر سلباً على الحالة الأمنية في بلدنا. وفي رأينا أن أزمة دارفور بحاجة إلى الحل عبر التفاوض والتوصل إلى تسوية سياسية. ونشجع جميع الأطراف على الإسراع بالدخول في مفاوضات سياسية بروح من حسن النية والتوافق.

وتلاحظ جمهورية جنوب السودان أن الحالة في دارفور ليست معزولة تماما عن غيرها من التحديات التي تواجه جنوب السودان والسودان معاً. وندعو بكل احترام أعضاء المجلس إلى الأخذ في الاعتبار بالسياق السياسي والأمني على نطاق أوسع أثناء مناقشاتهم. فعلى سبيل المثال، فمن من الممكن أن تترك الحالة الأمنية الجارية الآن في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق أثراً على ديناميات الحالة في دارفور. ونشجع المجتمع الدولي على النظر في التحديات التي تواجه المنطقة على نحو واسع، لأن ذلك سيكون الطريق

المؤدي لصون السلام والأمن وتعزيزهما في الأجل الطويل على نحو أكثر فعالية.

ولا تزال جمهورية جنوب السودان ملتزمة تماما بحل جميع المسائل العالقة بين السودان وجنوب السودان بطريقة كاملة وشاملة. ونأمل في أن يسفر التقدم المحرز في المفاوضات بين بلدينا عن أثر إيجابي أيضاً على فرص إحراز تقدم في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، حتى يتسنى لجميع شعوب السودان أن تنعم بالسلام الدائم الذي طالما تستحقه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): سيدتي الرئيسة، بدايةً، أود أن أرحب بالسيدة مايتي نكوانا – ماشاباني وزيرة الخارجية في دولة جنوب أفريقيا الشقيقة، ونرحب بتشريفها لمداولات اليوم بشأن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/814) كما أنتهز هذه السانحة لأتقدم بأحر التهاني لمندوبي كل من توغو وباكستان والمغرب وغواتيمالا وأذربيجان على انضمامهم أعضاء غير دائمين بمجلس الأمن.

كما أتقدم بالشكر للسيد لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على تقريره عن الحالة في دارفور، وأشكره على إيضاح التطورات الإيجابية الكبيرة التي حدثت في دارفور. وسوف آتي للرد على ما ورد في كلامه عن بعض الجوانب الإجرائية الصغيرة. ولكن كان تقريره إيجابياً مبشراً بوجه عام في ضوء توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

إن ما يميز مداولاتنا اليوم عن التقرير المعروض عليكم بشأن دارفور هو أنها تأتي والحالة في دارفور تشهد استقرارا على المحاور الأمنية والإنسانية والتنموية كافةً، وكذلك التطور الإيجابي الكبير المتمثل في دخول وثيقة الدوحة إلى حيز النفاذ وتولي سلطة دارفور الانتقالية لمهامها كاملة بعد أن أدى السيد الدكتور التيجاني سيسي رئيس حركة التحرير والعدالة القسم رئيساً للسلطة الإقليمية في دارفور اعتباراً من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر المنصرم.

وتعيين عدد من منتسبي الفصائل الموقعة على وثيقة الدوحة في وظائف وزراء، ووزراء دولة في الحكومة المركزية وفي وظائف عديدة في السلطة الانتقالية في دارفور، كما استمعنا للسيد لادسو قبل قليل. وهذا أمر مبشر يوضح أن أهل دارفور الذين كانوا يرفعون السلاح بالأمس هم الآن يحكمون دارفور، ما عدا قلة قليلة سوف آتي عليها.

شهد إقليم دارفور خلال الأشهر الماضية ارتفاع معدلات العودة الطوعية للاجئين والنازحين إلى قراهم بعشرات الآلاف، وهذه حقيقة واضحة لا تخطئها العين بعد أن اطمأنوا تماما على استقرار الوضع الأمني وتأمين متطلباتهم الحياتية اليومية في تلك القرى.

نشير في هذا الخصوص على سبيل المثال لا الحصر إلى أن حكومة السودان قد خصصت مبلغ ٦٠٠ مليون دولار كمكون أجنبي و ١٣٤ مليون جنيه سوداني مكونا محليا من صندوق إعمار دارفور لأغراض التوطين واستكمال مستلزمات الاستقرار والعيش الكريم للعائدين، ولتنفيذ عدد من المشروعات التنموية في الإقليم.

ونشير في هذا الصدد أيضا إلى الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة في تأهيل القرى النموذجية للعائدين حيث تم البدء في إنارة مائة قرية في غرب دارفور بالطاقة الشمسية، وأنشئت النوادي الاجتماعية والمراكز الصحية والمدارس، وكل هذه المرافق استفادت من مشروع الإنارة بالطاقة الشمسية، مما وفر للمواطنين الاستمتاع باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة، بما في ذلك مشاهدة القنوات الفضائية

المختلفة وسبل العلاج، وهذا يعد نقلة نوعية كبيرة في الجانب التنموي في مناطق عديدة في دارفور، وهذه حقيقة لا يمكن أن تخطئها عين في غرب دارفور، وسوف يتواصل هذا الجهد لتأهيل كافة المناطق المتبقية.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أذكّر مجلسكم الموقر بأن اللجنة المناط بها تنفيذ وثيقة الدوحة، وهي برئاسة قطر، تعد لاجتماع دولي في السادس عشر من هذا الشهر في مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور، ليتصل جهده مع ما ذكرت من أنشطة تنموية.

وحسب المعلومات التي وصلتني، فإن الجهات التالية سوف تشارك في هذا المؤتمر الدولي لدعم عملية التنمية والاستقرار في دارفور وهي: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأفريقي وبوركينا فاسو وتشاد ومصر والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وبعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ودول كثيرة من المنتظر أن تعلن مشاركتها في هذا المؤتمر الدولي، وهذا تطور يدل على أن مسيرة السلام قد قطعت شوطا كبيرا في دارفور.

لقد أوضح التقرير المعروض عليكم في الفقرة السادسة منه أن لجنة وقف إطلاق النار المشكلة بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور قد عقدت أربعة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأن الأطراف الموقّعة على الوثيقة قد قدمت المعلومات المطلوبة بشأن تشكيلات قواتها ومواقعها وذلك وفقا لما نصت عليه الوثيقة، بما يمكّن أفرقة مراقبة وقف إطلاق النار من المتابعة والتحقق، ومن استكمال عمليات نزع السلاح والتسليح وإعادة إدماج مقاتلي حركة التحرير والعدالة في القوات المسلحة السودانية.

وللفائدة، أذكر أن قوات حركة العدالة والتحرير ما هي إلا تجمع لأحد عشر فصيل تمرد انضموا لمسيرة السلام، وكل هؤلاء سوف يتم إدماجهم في القوات المسلحة السودانية ومن يرغب منهم سوف يدمج في الحياة المدنية.

بهذه المناسبة، أقول بما أننا أيضا أعضاء فاعلون في الأمم المتحدة، في السودان أصبحت لنا خبرة واسعة في نزع السلاح وإدماج المحاربين واستيعاب حركات التمرد، ويمكن أن نشاطر الدول التي تحتاج إلى مثل هذا بهذه الخبرة.

ما أشرت إليه يؤكد سير العملية السلمية بخطى وئيدة في دارفور ويؤكد جدية الأطراف وحرص الحكومة على التنفيذ الجاد لوثيقة الدوحة، بالإضافة إلى ذلك، نفذت الأطراف الموقّعة على الوثيقة حملات تنوير للتعريف بالوثيقة، وذلك بمساعدة بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعمليات حفظ السلام، وفي هذا نود أن نتقدم بالشكر إلى البعثة في مجهودها للتعريف بوثيقة الدوحة على مستوى الأرياف، وقد تم توزيع خمسة وعشرين نسخة من وثيقة الدوحة ليطلع عليها أفراد المجتمع المدني في دارفور.

أيضا في إطار تعاون حكومة السودان مع المجتمع الدولي، أود أن أشير إلى الاجتماع المشترك للمبعوثين الخاصين الدوليين الذين يمثلون دولا أعضاء في مجلسكم الموقر، في اجتماعهم الذي عقد في مدينة الجنينة في غرب دارفور والذي حضره ممثلون عن الاتحاد الأفريقي وفريق الحكماء الأفريقي، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وهذا أيضا يعطيكم فرصة لمعرفة التطور الإيجابي الكبير الذي حدث في دارفور. وضم كذلك ذلك الاجتماع ممثلين من كندا والصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة.

وفوق هذا وذاك، أعربت وثيقته الختامية عن التأكيد على أن وثيقة الدوحة مثلت خطوة هامة للسلام والاستقرار في دارفور. جرى هذا الحدث في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ونترقب بعد بضعة أيام انعقاد اجتماع دولي آخر أيضاً يحضره مبعوثون من دول تساعد السودان على إكمال مسيرة السلام إن شاء الله.

لقد أشارت الفقرات ٢٢ إلى ٢٥ من التقرير المعروض عليكم إلى أن الأحوال الأمنية قد تحسنت فيما عدا بعض الجيوب التي توجد فيها حركات التمرد الرافضة للسلام. هذه الحركات لا نية لها في السلام. وأصبحت يائسة بعد أن حُجِّمت عسكرياً. وأصبحت تميل إلى ممارسة أعمال النهب والسطو المسلح. ولعلكم استمعتم إلى السيد لادسو حين أشار إلى عصابات النهب المسلح التي تقوم باختطاف المدنيين وتروعهم حتى في مخيمات المشردين داخلياً. استمعنا إليه يتكلم عمّا تسببه عصابات التمرد وبقايا حركات التمرد التي ترفض السلام. وأختصر في هذا الجانب فأقول إن مهنتها أصبحت السطو والنهب، فهي لا تتردد في القيام بأي أعمال انتحارية طائشة على نحو ما فعله خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة الذي لقي مصرعه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عندما أعلنت حركته أنها في طريقها لمهاجمة الخرطوم عسكرياً والإطاحة بالحكومة.

في هذا السياق، أودعنا لدى مجلسكم الموقر شكوى في ٢٩ من كانون الأول/ديسمبر المنصرم حوت معلومات موثقة عن احتضان دولة جنوب السودان لأرتال من قوات حركة العدل والمساواة عبرت الحدود الدولية إلى داخل دولة جنوب السودان على متن ٧٩ عربة دفع رباعي مسلحة تقل أكثر من ٣٥٠ عنصراً مسلحاً من الحركة. وترد تفاصيل ذلك الحادث في وثيقة الشكوى التي أودعناها لدى مجلسكم الموقر. وتتمركز تلك القوات الآن – أي أنها موجودة ولا خلاف على ذلك – في منطقة تمساحة الواقعة داخل حدود دولة الجنوب، إلى الجنوب من حدود عام ١٩٥٦.

وقد طلبنا من مجلسكم الموقر أن يحث الأخوة في دولة جنوب السودان على عدم تقديم أي مساعدة لتلك القوات، وطلبنا نزع سلاحها، وتسليم المطلوبين إلى العدالة في السودان. للأسف لم نر أي تحرك حتى الآن. لذا نرجو من مجلسكم الموقر أن يرسل رسالة قوية وواضحة. وهذا مثال صارخ وواضح لا خلاف عليه، فالقوات موجودة ومحملة بالسلاح الذي زودها به نظام القذافي عندما كانت هذه الحركة تحارب إلى جانبه في ليبيا. وحين سقط نظام القذافي وانتهي أمره عبرت الحدود ودخلت إلى السودان. وعندما طاردناها عبرت الحدود إلى دولة الجنوب.

إننا نخشى، بحرصنا على الاستقرار دولة الجنوب وتنمية الجنوب – وهذه مشاعر صادقة لا شك فيها – ألا يكون وجود قوات حركة العدل والمساواة بالسلاح المتوفر لها في دولة الجنوب عنصراً لإذكاء نار الصراع في دولة الجنوب. فأسباب الصراع متوفرة، وأنتم تعلمونها، فهناك نزاع قبلي، وهناك قتل جماعي تعاني منه دولة الجنوب. ونخشى أن يتسرب ذلك السلاح إلى القبائل وأن يستخدمه الغرماء في تصفية الحسابات فيما بينهم.

كما ذكر ممثل دولة الجنوب، نحن حريصون كل الحرص على تسوية جميع المسائل العالقة. وسيعقد اجتماع يوم ١٧ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا تحت إشراف السيد ثابو مبيكي في هذا الصدد. نؤكد لكم هنا أننا عازمون على أن نسوي هذه المشاكل مع حكومة الجنوب، وأرجو أن يسجل أننا صادقون في ذلك. لكن حكومة الجنوب في المقابل لا تبدي هذه النية، ولا تترجم ما تقول وما نسمعه إلى أفعال. ففي الوقت الذي يقولون فيه إنهم أيضاً حريصون على تسوية هذه المشاكل، يقدمون الدعم

غير المحدود لحركات التمرد في جنوب كردفان وفي النيل الأزرق. فكيف يستقيم هذا الأمر؟ هذا لا يساعد في بناء الدولة الحديثة في جنوب السودان، التي تحتاج إلى الاستقرار وإلى الأمن والسلم لمقابلة التحديات الكبيرة التي تعاني منها دولة الجنوب. وأعتقد أن هذه من مسؤوليات مجلسكم الموقر. ونخشى إن لم يتم التصدي لهذا الأمر بقوة وإرسال رسائل قوية إلى حكومة الجنوب أن يؤثر على الإقليم بأسره.

أعود سريعاً إلى إحدى الفقرات التي وردت في التقرير المعروض عليكم، وهي الفقرة ٣٢ التي أشارت إلى أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد نفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٩ ٦٤٤ دورية عسكرية وشرطية. ولكم أن تتخيلوا كبر عدد هذه الدوريات العسكرية. إن هذا يدل على الرقعة الجغرافية الواسعة التي تغطيها هذه الدوريات، وعلى استتباب الأمن والسلام في الإقليم. وهذا رقم قياسي في تنفيذ الأطياف الأمنية بالمقارنة مع أي بعثة سلام أخرى في أي مكان آخر. إن حجم تنفيذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي تعتبر أكبر بعثة سلام في العالم اليوم من حيث الحجم، يمثل أكبر تنفيذ لأية بعثة سلام في العالم. هذا يدلل على تعاون حكومة السودان غير المحدود.

إن كانت هناك بعض الحالات تتعلق بتأشيرات الدخول، فهذا يجب أن يفهم في سياق هذا الحجم الكبير في عدد أفراد البعثة. وأقول لكم صادقا بحكم كوننا أعضاء في المنظمة الدولية، إننا نحرص على ترشيد ميزانيات هذه المنظمة الدولية وتوجيهها.

أرى أن موظف الأمانة العامة يجري مناقشة جانبية مما يشوش على عملية الاستماع إلى بياني. أرجو توفير المناخ المناسب للاستماع إلى بياني.

أقول، لقد آن الأوان بعد حدوث هذا الاستقرار الكبير في دارفور، لكي ينظر مجلسكم الموقر في تخفيض هذا العدد الكبير الذي تصل ميزانيته إلى قرابة الثلاثة بلايين دولار. ألسنا بحاجة كبيرة إلى توفير هذه المبالغ للاستفادة منها في مشاريع أخرى في الأمم المتحدة؟

إننا ندرك أن جيوب وبقايا الحركات المسلحة يجب ألا تكون سببا لكي تهدر الأمم المتحدة ثلاثة بلايين دولار تقريبا. في الحقيقة، إن ما يجب أن يحدث هو ممارسة الضغط على هذه الحركات التي ترفض السلام لحملها على الجلوس للتفاوض من أجل التوصل إلى حل، أو أن تعاقب. لقد أصبحت تخطف الموظفين العاملين في ميدان الإغاثة، وأصبحت تخطف الموظفين العاملين في البعثة. نؤكد لكم بأننا سوف نستمر في التعاون مع البعثة لوضع حد لهذه الظاهرة، مثلما نجحت مساعي الحكومة في إطلاق السيد فرانشيسكو آزارا، الإيطالي الجنسية، الذي اختُطِف بالقرب من الحديقة قبل شهرين. وقبل ذلك، ساعدت الحكومة في فك أسر الكثير من المختطفين.

في الختام، أكرر للمرة الثانية أننا ماضون في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام بجميع محاورها، ولن نقفل الباب أمام من ينحاز إلى خيار السلام. آملين في أن تفضي مداولاتكم اليوم إلى تبني منهج أكثر إيجابية يعين على استكمال عملية السلام والاستقرار التي انتظمت. آخر نقطة لدي، وهي معلومة قالها السيد لادسو، أود أن أؤكدها في إطار وثيقة الدوحة للسلام، ومفادها أنه وردت إشارة إلى تشكيل محاكم خاصة لمحاكمة كل من تورط في أي جريمة خلال النزاع، سواء أكانت جريمة ضد الإنسانية، أو جرائم حرب، أو جرائم نهب مسلح وقعت في دارفور. بالأمس القريب، تم تعيين المدعي العام لهذه المحكمة الخاصة، وكما استمعتم إلى السيد لادسو، فهي شخصية قانونية ذات مصداقية. وسيكون لهذه المحكمة أفرع في إقليم دارفور، وقد بدأت

بالأمس. وتضمنت وثيقة الدوحة إشارة إلى المحكمة مفادها أن المحكمة يمكن أن تستقبل مراقبين من الأمم المتحدة أو غيرها لمراقبة عمل هذه المحكمة التي لن تمكن أي شخص تورط في أي جريمة من الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى ممثل جنوب السودان على البيان الذي أدلى به في وقت سابق. وعلى نفس المنوال، أشكر ممثل السودان على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. والآن، أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.